علي الظلف والخف سيراً
تجارة الثروة الحيوانية فى دارفور

مارجي بوكانان سميث وعبد الجبار عبد الله فضل، مع عبد الرحمن طاهر ويعقوب أكليلو

ورقة عمل تنويرية

فبراير ٢٠١٣

Feinstein International Center | Tufts University | Gerald J. and Dorothy R. Friedman School of Nutrition Science and Policy | UNEP

تعتبر هذه الورقة هى الاولى من سلسلة أوراق عمل تنويرية ، والتى تشكل جزءاً من مكون مشروع سبل كسب العيش والبيئة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة المتكامل للسودان والممول من قبل العون البريطاني (UKAid) - إدارة التنمية العالمية البريطانية (DFID).

الورقة تلقى الضوء على أثر الصراع على تجارة الثروة الحيوانية فى دارفور، وتحدد الطرق التى يمكن بها دعم التجارة فى المستقبل لتنمية سبل كسب العيش والإقتصاد على مستوى دارفور و المستوى القومى، لأنه يستند الى تقرير بحثى : (على الظلف والخف سيراً: تجارة الثروة الحيوانية فى دارفور، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP, 2012) الذى يمكن العثور عليه على مواقع UNEP و Tufts.

أنظر: http://sites.tufts.edu/feinstein/2012/on-the-hoof-livestock-trade-in-darfur أو http://www.unep.org/sudan

أهمية الثروة الحيوانية

تأثرت تجارة الثروة الحيوانية بدارفور تأثراً سيئاً نتيجةً للنزاع الذى إستمر عقداً من الزمان وتقدم ورقة العمل التنويرية هذه النتائج الرئيسة الخاصة بدراسة بحث أجراها مركز فنستاين الدولى بجامعة تفتس وتم وضع البحث بغرض فهم الكيفية التى تأثرت بها تجارة الثروة الحيوانية منذ عام ٢٠٠٣ م بالإضافة إلى الطريقة التى تأقلمت بها ودرجة إنتعاشها و تعافيها من تلك التأثيرات (إذا إفترضنا أن هذا قد تم بأى شكل من الأشكال). أجري هذا البحث في كل من دارفور والخرطوم علي مدي اثني عشرة شهراً من فبراير ٢٠١١ الي فبراير ٢٠١٢.

تمثل الثروة الحيوانية مكوّناً رئيسياً لأغلب مناحى سبل كسب العيش فى المناطق الريفية فى دارفور؛ يعتبر إقليم دارفور الكبرى أحد أهم مناطق إنتاج الثروة الحيوانية بالسودان التى تمثل بطريقة مؤكدة ثالث السلع المصدره من السودان بعد النفط والذهب. لذا فإن نتائج هذه الدراسة ذات علاقة وثيقة على كلا المستويين الولائى والفيدرالى. ان الوصول إلى طرق يتم بها دعم تجارة الثروة الحيوانية حالياً ومستقبلياً ذو أهمية قصوى لإنعاش الإقتصاد وسبل كسب العيش فى دارفور. ان لتعزيز ودعم تجاره تصدير اللحوم والثروة الحيوانية يمكن ان يكون مصدراً رئيسياً لنمو الإقتصاد الوطني وتقدم هذه الورقة برنامج السياسات الخاصة بتحقيق الإنعاش والنمو الإقتصادي بناءً على ما تضمنته نتائج هذه الدراسة.

كيف أثّر النزاع على تجارة الثروة الحيوانية بدارفور والتقدم إلى الأمام

جرت عمليات نهب كبيرة بدارفور أثناء النزاع الذى حدث بدارفور في فترة مبكرة وأصبح امتلاك الماشيه يعرض صاحبها الي عمليات نهب وسلب وقد شجع هذا الأمر العديد من الأسر للتخلص مما يمتلكونه من الحيوانات

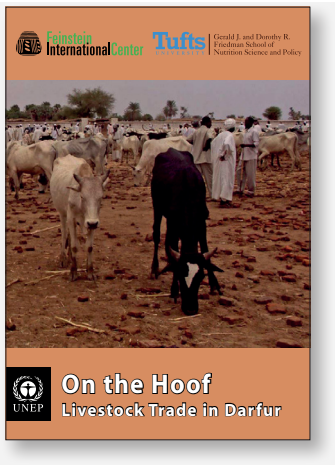

بالإضافه الى انه قد يتسبب في إفلاس تجار الماشيه إذا تمت سرقة قطعانهم أثناء تحركهم بين أسواق الماشية. نتج عن المخاطر المتزايدة بشدة فى تجارة المواشي أن تحوّل العديد من تجار الماشية بدارفور إلى التجارة في مجالات سلع أقل خطورة كما إنسحب أغلب تجار المواشي الكبار من أم درمان من إقليم دارفور كلياً. وقد إستصحب النزوح الكبير و إنعدام الأمن قي المناطق الريفية إنهيار شبكة السوق الرئيسة ويشير الدليل بوضوح الى الإنكماش الكلي لتجارة الماشية داخل نطاق إقليم دارفور مقارنةً بما كانت عليه من مستويات التعامل في هذه التجارة قبل فترة النزاع وبصفة خاصة الإنكماش فى حجم هذه التعاملات حتى عام ٢٠١٢.

ترتبط مسألة إنعدام الأمن وإندلاع النزاع بزيادة كبيرة في تكاليف تجارة الثروة الحيوانية إذ أنه عندما لم يتمكن التجار من إستخدام الطرق المباشرة لترحيل مواشيهم سيراً فقد إختار تجار الماشية الذين يتعاملون مع أسواق ماشية عديدة طرق أطول وأكثر دائريةً ولكنها آمنة لترحيل حيواناتهم سيراً والخروج بها من دارفور. قبل حدوث النزاع كانت مدة ترحيل الأبقار سيراً من الجنينة إلى أم درمان تتراوح بين ٤٥-٦٠ يوماً بينما زادت هذه المدة أثناء فترة النزاع وربما تصل إلى فترة تمتد إلى أربعة شهور لترحيل هذه الأبقار سيراً عبر مناطق أكثر أمناً في جنوب دارفور، كما يجب على التجار أيضاً تعيين حرّاس مسلحين بغرض حماية قطعانهم بالإضافة إلى دفع رسوم تفرضها نقاط التفتيش العديدة لضمان مرور قطعانهم بأمان كما لجأ التجار إلى خفض عدد الحيوانات المتحركة في القطيع الواحد ليقللوا من فرصة تعرضها للنهب المسلح. وقد زادت كل هذه التدابير تكاليف تجارة المواشي زيادة كبيرة تراوحت بين ١٠٠٪ - ٩٠٠٪ في حالات الترحيل سيرا على الأقدام من الجنينة إلى أم درمان. (أنظر أسفل صفحة ٤ للمزيد من المعلومات).

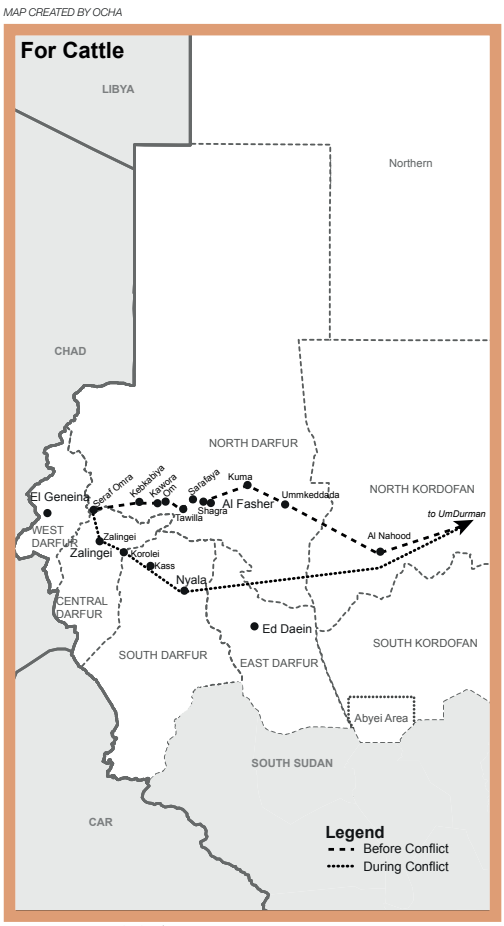

طرق تجارة المواشي من سرف عمرة

بعض المواشي بسوق نيالا

الطريقة الوحيدة الأكثر أهمية لتحقيق دعم وتجارة قطاع الثروة الحيوانية بدارفور هي تحسين الوضع الأمنى

ينتج عن زيادة تكلفة تجارة المواشي زيادة وإرتفاع في أسعار الحيوانات ولذا يحتاج التجار لرأس مال أكبر للعمل في هذا المجال والقليل منهم (إذا كان ذلك ينطبق) يحصلون على سلفيات رسمية والسبب جزئياً هو ضعف الخدمات المالية الرسمية في دارفور بالإضافة إلى المخاطر الكبيرة المرتبطة بتجارة الماشية ومخاطر التعرض للحكم بالسجن في حالة عدم تسديد السلفيات وتعتمد هذه التجارة حالياً على التسليف غير الرسمي الذي يتم في أحوال كثيرة بشروط غير مواتية لصغار التجار إذ تتركهم معرضين للمشكلة الخاصة بتخلف الدائنين عن أداء الدين ويحدث ذلك في بيئة عمل قلت و إنعدمت فيها الثقة.

يجب تصميم وتنفيذ خطة تسليف رائدة لتجار الماشية ويتم ذلك في البداية على نطاق صغير في أحد اسواق دارفور الرئيسية بغرض بحث تقديم السلفيات بشروط تفضيلية في بيئة العمل الحالية وبناءً على درجة تعلم ونجاح هذه الخطة يمكن تطويرها وتعميمها.

تتحول أنشطة تجارة الماشية داخل نطاق دارفور من سوق لآخر وبصفة خاصة الحركة بين الأسواق الثانوية بناءً على مقتضيات ديناميكية النزاع. وكمثال لذلك تحولت تجارة الأبقار جزئياً على الأقل من منطقة رجاج إلى تومات في ولاية جنوب دارفور التي تعتبر أكثر أمناً بالإضافة إلى أن المناطق النائية عن المدن آمنة أيضاً لترعي الحيوانات فيها. إنخفضت أهمية سوق مليط بشمال دارفور بينما أصبح سوق سرف عمره مركزاً لتجارة الإبل.

يجب تحسين البنية التحتية الموجودة حالياً فى أسواق الماشية التى ما زالت مزدهرة في المواقع الأكثرأمناً مثل أسواق التومات وسرف عمره لتواكب وتشجع زيادة أنشطة السوق في مناطق أسواق الماشية الأكثر نشاطاً.

أفاد تجار المواشي الذين تم عقد لقاءات معهم داخل نطاق هذه الدراسة أن مجموعات أقل تجلب حيواناتها للسوق ويتضمن حديثهم أنه ربما كان هنالك تركيز في ملكية الثروة الحيوانية خلال فترة سنوات النزاع كما أفاد العديد منهم بتدهور نوعية الثروة الحيوانية التي يتم جلبها للأسواق وربما يعزي ذلك لعدد من الأسباب مثل وصول الحيوانات المحدود للمناطق الرعوية نتيجة لإنعدام الأمن وهذا من الأسباب التي قادت إلى ضعف وتدهور الحالة الصحية للحيوانات. إن بعض المجموعات المعنية التي إضطلعت بدور في تسمين الحيوانات مثل الإبل قبل جلبها للأسواق قد نزحت وتعيش هذه المجموعات حالياً في المعسكرات مما أثر سلبا على نوعية الإبل التى يتم جلبها حاليا للأسواق مثل سوق الجنينة.

هنالك حاجة لإجراء البحوث حتي يتسني لنا فهم طريقة التغيير و الكيفية التي تتم بها ملكية الثروة الحيوانية والتي ربما حدثت بدارفور أثناء فترة النزاع وكذلك فهم الأهمية النسبية لأنظمة إنتاج الثروة الحيوانية المختلفة حتي تتوفر هذه المعلومات لإستغلالها في الإستراتيجيات المستقبلية ذات العلاقة بإعادة بناء قطاع الثروة الحيوانية وإنتاجها بطرق تّتسم بالإستدامة وتشمل المجموعات المختلفة.

هنالك تجارة متنامية فى دارفور فى الجلود

سوق الجمال بسرف عمرة

فرص النمو وبناء السلام

خضعت دارفور لعمليات متسارعة من التمدن خلال سنوات النزاع وليس هنالك مجال لإرجاعها للوراء وخلقت أثناء ذلك سوق محلي للثروة الحيوانية واللحوم إزدهر بسرعة ولكن تزامن ذلك مع البنية التحتية الموجودة حالياً الخاصة بصناعة اللحوم المحلية وتصدير اللحوم والتى كانت ضعيفة وإستصحبها إستثمار قليل. وعلى الرغم من أن دارفور إحدي مناطق السودان الرئيسة لإنتاج الثروة الحيوانية فإن مسلخاً واحداً فقط يعمل بها بمدينة نيالا ولا يكون في حالة تشغيلية في كثير من الأحيان. تجدر الإشارة إلى أن ترحيل الحيوانات سيراً لتصل إلى أم درمان في موسم الجفاف أمر غير كافٍ وغير إقتصادي (على الرغم من أن هذا الوضع يكون مختلفاً في موسم الخريف الذي يتم فيه تسمين الحيوانات أثناء ترحيلها) ويحرم دارفور من القيمة المضافة التي تنتج من ذبح الحيوانات وتصنيع اللحوم محلياً.

يجب وضع إستراتيجية واضحة خاصة بتطوير صناعة اللحوم في دارفور ويكون ذلك مقترنا بمنظور طويل الأمد ويشمل ذلك تطوير السعة الإستيعابية لمسلخ دارفور ويضمن ان تحسين بيئة البنية التحتية يمتد ليشمل مرافق التخزين المبرد الفعّال الذي يتم الإعتماد عليه بالإضافة إلى تحسين مرافق النقل الجوي بغرض تطوير تجارة تصدير اللحوم وتطوير مرافق تصنيع المنتجات الصناعية الجانبية مثل فضلات الذبائح.

يبدو أن تصديرالوبر والجلود من دارفور قد نما خلال سنوات النزاع وبصفة خاصة تصديرها إلى دول غرب إفريقيا. وبالنسبة لإقتصاد يقع تحت طائلة توترات كبيرة بخلاف تصدير الجلود الذى يعتبر نافذة من نوافذ المقدرة المالية على النمو ويمكن أن يوصف بأنه يتمتع بإمكانيات لم يتم تطويرها بعد.

يجب إجراء دراسة جدوى تبحث في الكيفية التي يمكن بواسطتها دعم صناعة الجلود في كافة ولايات دارفور الخمسة وذلك بغرض تعزيز وتقوية العمالة والدخل للعاملين في مجال هذه الصناعة وبصفة خاصة النساء كما يجب تضمين تحليل شاملً للجندرة (النوع).

تم الدخول في إتفاقيات تجارية في بعض المواقع مثل سرف عمره بين التجار الذين لهم إرتباطات – بخلاف هذه الإتفاقيات – مع المجموعات المتمردة. ربما تمثل هذه التعاملات الأساس للعمل المستقبلي لبناء السلام وذلك بغرض إعادة بناء العلاقات بين هذه المجموعات بمنظور طويل الأمد. وكمثال لذلك هل من الممكن أن تمثل هذه المجموعات أيضاً أساساً ليحث مسألة الإدارة المشتركة المستدامة والسلمية للموارد الطبيعية التي تشمل مجموعات سبل كسب عيش مختلفة بالإضافة إلى الترويج لحركة تجارة تتسم بحريات أكبر.

يجب بحث الإتفاقيات التجارية بدرجة أكبر وبحساسية كبيرة أيضاً وذلك بغرض الوصول إلى رؤية تمثل الكيفية التي يمكن دعمها بها ويتم الإعتماد عليها بصفتها تمثل فرصة لبناء السلام إذا كان ذلك ممكناً

نحو بيئة تعين على وضع السياسات

عندما نضع في الإعتبار التركيز الحكومي المتجدد على قطاع الثروة الحيوانية تبرز العديد من الطرق التي يمكن أن تعمل السياسات الفدرالية بواسطتها على دعم تجارة الماشية ليس في دارفور فقط ولكن في كل الولايات.

وبينما أصبحت مسؤلية أسواق الثروة الحيوانية مسؤلية لا مركزية تضطلع بها المستويات الولائية والمحلية أصبح هنالك سلطات محلية مختلفة عديدة تفرض حالياً ضرائب على تجارة المواشي ليس فقط في مناطق البيع ولكن أيضا عند مرور القطعان عبر المحليات المختلفة. وعلى الرغم من توفر فرصة لزيادة الدخل كان إعادة الإستثمار قليلاً لهذه العائدات للإستفادة منها مرة أخري لصالح هذا القطاع ويمثل هذا الامر مصدراً للمظالم لكل من تجار الماشية ومنتجيها. إرتفعت الضرائب الرسمية بمعدل يتراوح بين ١٠٠٪ – ٤٠٠٪ داخل دارفور مما أقعد التجار والمنتجين على السواء عن العمل وشوّش على تجارة الماشية عندما حاول التجار التهرب من المحليات التي تفرض أعلى مستويات ضريبية وفي نهاية الأمر فأن هذه المسألة تخفض درجة منافسة الثروة الحيوانية السودانية في السوق العالمي.

يجب مراجعة سياسات الضرائب بواسطة إجراء حوار مع السلطات

الولائية والمحلية بغرض:

أ- تسهيل حركة الحيوانات بين المحليات والولايات.

ب- تخفيض العبء الضريبي وذلك بتحسين الدرجة التنافسية.

ج- التأكد من أن العائدات قد تم إعادة إستثمارها في البنية التحتية للأسواق وتحسين إنتاج الثروة الحيوانية.

تعتبر الخدمات البيطرية وسياسات الفحص والتفتيش بالسودان غير كافية لتتوافق مع النظم والقوانين الدولية ذات المتطلبات المتزايدة دوماً فيما يتصل بالصحة ومكافحة الأمراض. تزيد السياسات الحالية التي تعتمد على فحص الحيوانات عند محطات التصدير من عدم كفاءة الأسواق إذا تم رفض الحيوانات في تلك المرحلة المتأخرة من سلسلة التسويق وعند الجمع بين الأمرين المذكورين أعلاه فإنهما يضعفان مقدرة السودان على التنافس الدولى.

يجب وضع إستراتيجية واضحة لتحسين الخدمات البيطرية، مراكز التطعيم وفحص الحيوانات في مناطق الإنتاج لخفض معدل فقدان الثروة الحيوانية في مرحلة متأخرة من سلسلة التسويق ولتعزيز وتقوية مقدرة السودان على التوافق مع المعايير الدولية.

مسئولية تسويق الثروة الحيوانية موزعة حالياً بين عدد من المؤسسات على المستوي الفيدرالي ومنذ حل شركة تسويق الماشية واللحوم الذي ما زال العديد من تجار الماشية يتحسرون عليها لم تبرز أي هيئة حكومية وحيدة تتوفر لديها تفويض إستراتيجي خاص بترقية أداء تجارة الماشية ونتيجة لذلك كان هنالك إفتقار في السياسة الكلية الخاصة بترقية أداء تجارة الماشية ويشمل ذلك تجارة التصدير على الرغم من أهمية هذا القطاع للإقتصاد.

يجب بحث الطرق التي تؤدي إلى الترويج إلى تجارة الثروة الحيوانية وترقيتها محلياً وعالميا وذلك بواسطة إطار عمل مؤسساتي إنسيابي على المستوي الفيدرالى معتمداً في ذلك على الخبرات الموجودة في مناطق أخرى في إفريقيا.

تكاليف تجارة الأبقار التي يتم ترحيلها من الجنينة لأم درمان : القطيع مكّون من ٥٠ بقرة

البند	التكلفة قبل النزاع (جنيه سوداني)	التكلفة عام ٢٠١١ (جنيه سوداني)	نسبة الزيادة	* تحت ظروف النزاع الحالية تشمل مكوّنات العلف توفير الذرة والمركزات للأبقار لأنه يجب ترحيلها سيراً بسرعة لتجنب قطاع الطرق واللصوص. ونتيجة لذلك تنفق ٢-٣ رأس من الأبقار من كل قطيع نتيجة للإجهاد أثناء ترحيلها سيراً وفى السابق كانت الأبقار تسير على مهل وهي ترعى.
١. تكلفة الضرائب الرسمية، مثال : الزكاة .. إلخ.	٥ – ٧ جنيه للرأس الواحد	٢٠ جنيه للرأس الواحد		
٢. تكلفة الضرائب غير الرسمية لكل قطيع (لكل رأس واحد)	١٠٠ جنيه (٢ جنيه للرأس الواحد)	٣,٠٠٠ – ٤,٠٠٠ جنيه (٧٠ جنيه للرأس الواحد)		
٣. تكلفة إثنين سائق ماشية (راعى) من الشباب لكل قطيع (لكل رأس واحد)	٦٠٠ جنيه (١٢ جنيه للرأس الواحد)	٢,٤٠٠ جنيه (٤٨ جنيه للرأس الواحد)		
٤. تكلفة سائق ماشية رئيسي واحد يقود اربعة قطعان (لكل رأس واحد)	١,٢٠٠ جنيه (٦ جنيه للرأس الواحد)	٤,٠٠٠ جنيه (٢٠ جنيه للرأس الواحد)		
٥. تكلفة العلف لكل قطيع×	١٠٠ جنية (٢ جنيه للرأس الواحد)	٣,٠٠٠ – ٤,٠٠٠ جنيه (٧٠ جنيه للرأس الواحد)		
٦. تكلفة الحراس المسلحين	غير مطلوبة	٣,٥٠٠ (٧٠جنيه للرأس الواحد)		
الإجمالى عن كل رأس واحد	٢٨ جنيه	٢٩٨ جنيه	٩٦٤٪	

المصدر : تاجر أبقار، الجنينة، مارس ٢٠١١م.

تكاليف تجارة الأبقار التي يتم ترحيلها من الجنينة لأم درمان مقارنة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١١

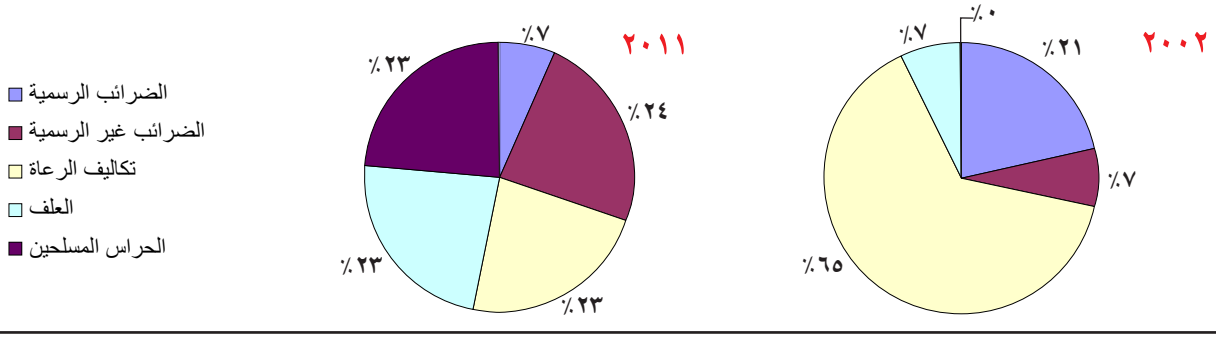

United Nations Environment Programme
UNEP Sudan, Khartoum Office
House No.4, Block 9
N Amarat East
tel: +249 (0)91 215 47 87
fax: +41 (0)22 917 80 64
http://www.unep.org/sudan/

Feinstein International Center
Tufts University
114 Curtis Street
Somerville, MA 02144, USA
tel: +1 617 627 3423
fax: +1 617 627 3428
http://sites.tufts.edu/feinstein/